

القاعدة الحادية والتسعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما علق بشي هل يعلق بأوله فيقع ^(١)؟

المعلق بالشئ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالتعليق هنا : ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى - وقد سبق بيان ذلك - والمراد الربط إحدى أدوات الشرط .

فما علق بشيء - يوم أو وقت أو زمان أو حال أو صفة ، أو أي شيء له أحوال متعددة ، فهل يكون التعليق بأول أوقاته فيقع المعلق به بمجرد دخول أول أزمان التعليق أو لا يقع المعلق عليه إلا باستيفاء كل المعلق عليه ؟

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلهما :

إذا قال لزوجته أنت طالق غداً ، أو إذا جاء الغد فأنت طالق .
فهل تطلق بمجرد دخول فجر الغد أو عند نهايته ؟ الأصح عند طلوع فجر الغد .

ومنها : إذا قال : أنت طالق أول بلوغ ولدي وقت الختان .
طلقت في اليوم السابع من ولادته .

(١) أشباه ابن الوكيل ق ٢ ص ١٠٩ .

ومنها : إذا قال : إن حضت فأنت طالق . الوجه الرّاجح لا يحكم
بوقوع الطّلاق حتى يمضي يوم وليلة .
ومنها : إذا قال المدين للدائن أجل الدّين إلى الجمعة أو إلى
رمضان حلّ بأوّل جزء منه .

القاعدة الثانية والتسعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما علق الحكم فيه على فعل فاعل إذا فعله غيره هل يلتحق به ؟^(١)

الحكم المعلق على فعل فاعل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا علق حكم ما على فعل إنسان ، فإذا فعل هذا الفعل إنسان آخر غير المعلق على فعله الحكم ، فهل يتم الأمر ويثبت الحكم بفعل ذلك الغير ويعتبر ملتحقاً به ، أو لا يقع الحكم إلا بفعل مَنْ علق عليه ؟

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال لزوجته : إن رأيت الهلال فأنت طالق . فراه غيرها . قالوا : طلقت . لأن المراد بالرؤية العلم . لكن هذا إذا لم يكن له نيّة مخصّصة بالرؤية البصريّة خاصّة . ولذلك إذا قال : أردت المعايضة . فوجهان أشبههما قبول قوله .

ومنها : إذا قال المدين لربّ الدين : إن أخذت مالك فامرأتي طالق . فأخذه ربّ الدين وهو مختار . طلقت امرأة المديون سواء كان مختاراً أم مكرهاً على الإعطاء . لكن في قول : أنّه إذا كان مكرهاً فلا تطلق امرأته .

وإذا آذاه أجنبي عنه لا يقع الطلاق ، لأنّ المأخوذ بدل حقّه لاحقاً .

(١) أشباه ابن الوكيل ق ١ ص ٤٧٨ .

القاعدة الثالثة والتسعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما عمّت بليّته خفت قضيّته^(١).

عموم البلوى

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تندرج تحت القاعدة الكبرى (المشقة تجلب التيسير).
المراد بعموم البليّة : كثرة الوقوع عند أكثر الناس وفي أكثر الحالات .

فما كثر وقوعه وابتلاء أكثر الناس به خفّ أثره ، ووجب تيسير حكمه وعدم التّشدّد فيه ؛ لأنّ التّشدّد فيه يوقع النّاس في الحرج والضيق ، والحرج في الشريعة مدفوع ومرفوع . وما لم تعمّ بليّته - أي يكون محصوراً ببعض الأشخاص أو في بعض الأحوال فلا يوجب التّخفيف ولا التيسير .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

جميع تخفيفات الشرع ورخصه تدخل تحت هذه القاعدة .

(١) ترتيب اللّآلي لوحة ٩٤ أ ، شرح الخاتمة ص ٧٨ ، أشباه ابن نجيم ص ٨٤ .

وينظر الوجيز مع الشرح والبيان ص ٢١٨ فما بعدها .

رابعاً : ممّا استثني من مسائل هذه القاعدة :

سائس الخيل - فإنّ سياستها بالنسبة إليه بلوى - ولكنّها بالنسبة إلى غيره ليست كذلك ، فلا يعتبر في حقّه بلوى من حيث الحكم فلا يغتفر له ما أصابه من النجاسة ، بخلاف طين الشوارع لعامة الناس .

القاعدتان الرَّابِعة والتَّسعون والخامسة والتَّسعون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

ما في الذِّمَّة إذا عيِّن هل يعطى حكم المعيَّن
ابتداءً^(١).

وفي لفظ : ما في الذِّمَّة لا يتعيَّن إلا بقبض^(٢) مكلف
بصير^(٣).

وفي لفظ : ما في الذِّمَّة لا يتعيَّن إلا بقبض
صحيح^(٤).

وفي لفظ : ما تقرّر في الذِّمَّة لا يكون معيَّناً^(٥).

ما في الذِّمَّة

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

الذِّمَّة : هي الوعاء الاعتباري لتحمل الحقوق والواجبات
والعهود ، وما فيها يعتبر غير معيَّن لأنّه يجوز إعطاء بدله أو قيمته ،
ولكن إذا عيَّنه صاحب الذِّمَّة تعيَّن .

(١) المنثور ج ٣ ص ١٥٩ .

(٢) أشباه ابن نجيم ص ٥٤١ وعنه قواعد الفقه ص ١١٦ .

(٣) المنثور ج ٣ ص ١٦٠ .

(٤) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ٢٨٢ ، وترتيب اللآلي لوحة ٩٢ ب .

(٥) قواعد المقرئ ق ١٤٩ .

لكن من حيث الحكم هل يُعطى حكم المعيّن ابتداءً ، أو يعطى حكم المعيّن عند التعيين ؟ خلاف وهذا مفاد القاعدة الأولى .

ومفاد القاعدتين التاليتين : أن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ، والقبض الصحيح عند الشافعية أن يكون القابض مكلفاً وبصيراً ، فعندهم قبض الأعمى لا يعتبر قبضاً صحيحاً .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

إذا لزمه أضحية أو هدي بالنذر فقال : عيّنت هذه الشاة لأضحيتي أو نذري . تعيّنت في الأصح ، فكأنه عيّنها ابتداءً .

ومنها : إذا كان لشخصين دين على آخر بسبب واحد ، فقبض أحدهما نصيبه فإن للآخر أن يشاركه فيه ؛ لأن ما في الذمة لا تصح قسمته ، لعدم تعيينه .

ومنها : إذا نذر إعتاق عبد ثم عيّن عبداً عما للزرم ، تعيّن في الأصح كالأضحية بل أولى بالتعيين .

ومنها : إذا خالعتة على مال في ذمتها ، ثم وكل محجوراً بقبضه فلا يصح القبض ، وإذا تلف المال ضاع على المرأة ؛ لأن قبض المحجور قبض غير صحيح . لكن قال الرافعي نقلاً عن صاحب التتمة^(١) - ساكتاً عليه - إن الزوج المختلع إذا وكل محجوراً في قبض

(١) صاحب التتمة هو أبو سعد - أبو سعيد - عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري المتولى ، فقيه مناظر عالم بالأصول . ولد بنيسابور سنة ٥٤٢٦ هـ ، وتعلم بمرو ، =

المال من الزوجة ففعل كان مضيعاً له ، وتبرأ المرأة بالدفع - مع أن
توكيل المحجور لا يصح - . وهذا هو الموافق لحكم الشرع ؛ حيث إن
الزوج هو المضيع لا الزوجة . بخلاف ما لو سلمت الزوجة المال
للمحجور بغير إذن الزوج ، أو كان الزوج لا يعلم أن الوكيل محجور
والزوجة تعلم بذلك .

ومنها : إذا دفع الزكاة إلى أعمى ، قالوا لا تجزئ على أصل
الشافعي رحمه الله ، بناء على أن الأعمى لا يصح قبضه وإقباضه ولا
بيعه ولا شراؤه ولا معاملاته بل يوكل ، وجاز توكيله للضرورة .
رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القواعد :

إذا خالع زوجته على طعام في ذمتها ، ووضع بصفات السلم ،
وأذن لها في صرفه لولده منها . فإنها تبرأ بصرفه إلى الصغير . مع أن
إقباض الصغير غير صحيح .

ومنها : إذا أنفق على زوجته الصغيرة أو المجنونة بإذن الولي
يبرأ وإن لم يكن القبض صحيحاً .

= وتولى تدريس النظامية ببغداد وتوفي فيها سنة ٤٧٨ هـ . والنتمة هي تتمّة كتاب
الإبانة للفوراني في فقه الشافعية . طبقات الشافعية ص ١٧٦ .

القاعدة السادسة والتسعون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

ما قارب الشيء هل يعطى حكمه ^(١) ؟

وفي لفظ : هل المتوقع كالواقع ^(٢) . وتأتي في قواعد

حرف الهاء إن شاء الله تعالى .

وفي لفظ : المشرف على الزوال هل يعطى حكم

الزائل ^(٣) . وتأتي قريباً .

المتوقع . المشرف على الزوال

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

سبق أمثال لهذه القواعد ضمن قواعد حرف التاء رقم ٥ .

وقواعد حرف الطاء ، رقم ١٤ .

وقواعد حرف - لا - رقم ٩١ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

جواز تقديم نية الصلاة أو نية الوضوء عليها بوقت يسير . عند

كثيرين .

(١) أشباه ابن الوكيل ق ١ ص ٣٩٣ ، ق ٢ ص ٤١٩ .

(٢) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ٤١ ، ٤٥ . قواعد الحصني ج ٢ ص ٢٦٥ ،

إعداد المهج ص ٤٢ ، ٥٥ . أشباه السيوطي ص ١٧٨ .

(٣) قواعد الحصني ج ٢ ص ٢٦٥ .

ومنها : إذا لم يكن لهم في البلد قوت معلوم يلزمهم في الفطرة قوت أقرب البلاد إليهم .

ومنها : لو لم يكن لهم نقد ، فأتلف شخص على آخر مالا فيقوم بنقد أقرب البلاد إليهم .

القاعدة السابعة والتسعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً^(١).

الأكثر فعلاً وفضلاً

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

العمل العبادي إذا كان أكثر فعلاً من غيره من جنسه كان أكثر فضلاً وأعظم ثواباً ؛ لأن الثواب على قدر المشقة . وكما قال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « أجرك على قدر نصبك »^(٢).

ولكن عند التحقيق يظهر أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها بل هي خاص بالعملين المتشابهين وأحدهما أكثر فعلاً من الآخر وأيسر عملاً وثوابه أعظم مما كان أكثر فعلاً . قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ۗ ﴾^(٣) فالذكر على يسره وخفته أكبر من الصلاة وأعظم أجراً . والله أعلم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

قالوا : فصل الوتر - أي الإتيان بالركعتين شفعا - ثم الركعة ، أفضل من وصل الثلاث لما فيها من زيادة النية والتكبير والسلام .

(١) أشباه السيوطي ص ١٤٣ .

(٢) أخرجه مسلم رحمه الله .

(٣) الآية ٤٥ من سورة العنكبوت .

- ومنها : صلاة النفل قاعداً من غير عذر على النصف من صلاة القائم ؛ لما في القيام من زيادة الفعل .
- رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة :
- الصلاة في الجماعة أفضل من فعلها وحده خمساً وعشرين مرة .
- ومنها : القصر أفضل من الإتمام بشرطه .
- ومنها : صلاة الصبح أفضل من سائر الصلوات . مع أنها أقصر من غيرها .
- ومنها : ذكر الله سبحانه وتعالى مع يسره وخفته على اللسان أفضل من كثير من العبادات .

القاعدة الثامنة والتسعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان باقياً على أصل الإباحة يستوي في الانتفاع به المستغني عنه والمحتاج إليه^(١).

المباح

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المباح : هو المأذون فيه ، وليس هناك مانع يمدعه .
فما كان باقياً مباحاً على أصله فكل الناس فيه سواء ينتفعون به ؛
لأنه لو اختص به بعضهم دون بعض لم يكن مباحاً . فما دام كل الناس
لهم حق الانتفاع به على سواء فالمحتاج إليه والمستغني عنه لهم حق
فيه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الاحتشاش والاحتطاب من البرّ والغابات يستوي كل الناس في
الأخذ منها سواء من كان في حاجة إليها ومن كان مستغنياً عنها . فمن
سبق غيره إلى شيء منها فهو أحقّ به .
ومنها : الاصطياد لوحوش البرّ ، والأسماك في البحار من
المباحات ، فلكل الناس حق الصيد منها الفقير والغني على السواء .
لكن إذا وجد نظام يمنع التنازع فيجب اتّباعه .

(١) شرح السير ص ١١٨٧ .

ومنها : الطَّعام من الغنيمة مباح بين الغانمين ما داموا في دار الحرب ، سواء من كان عنده طعام كثير من ذلك الجنس أم من ليس عنده .

القاعدة التاسعة والتسعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان تركه كفراً ففعله إيمان وما لا فلا^(١).

الكفر والإيمان

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة واضحة المعنى سليمة المبنى ، فالإيمان له أفعال تدل عليه ، فمن فعلها فهو مؤمن ، ومن لم يفعلها وتركها فهو كافر .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

النطق بالشهادتين دليل الإيمان ، فمن نطق بهما فهو مؤمن . ومن تركهما وأبى أن ينطق بهما فهو كافر .

ومنها : ترك الصلوة كفر ، للأحاديث الواردة في ذلك ، ففعل

الصلوة إيمان .

ولكن قال الزركشي : إن الكافر لو صَلَّى لا يحكم بإسلامه ، وكذلك لو زكّى أو صام ؛ لأنه يفعلها الكفار . وأقول : هذا إذا كان هذا الفاعل معروفاً بكفره ، لكن إذا وجدنا إنساناً يصلي فإننا نحكم بإسلامه . وإذا وجدنا إنساناً لا يصلي ولا يريد أن يصلي فإننا نحكم بكفره .

(١) المنشور ج ٣ ص ١٤٥ ، أشباه السيوطي ص ٤٨٩ .

القاعدة المتممة للمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان ثابتاً فإنه يبقى ببقاء بعض آثاره ، ولا يرتفع إلا باعتراض معنى هو مثله^(١) أو فوقه .

الاستصحاب

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

لقد سبق قريباً أمثال لهذه القاعدة بألفاظ مختلفة ، لأن الأصل أن ما كان ثابتاً يبين فإن الأصل بقاؤه حتى يثبت الدليل المزيل ، وذلك أن يعترض على ما كان ثابتاً دليل مثله في قوته أو أقوى منه .

لكن ما كان ثابتاً هل يبقى ويحكم ببقائه إذا بقي بعض آثاره ؟

مضاد القاعدة : أنه يبقى ببقاء بعض آثاره ، ولا يحكم بزواله إلا بارتفاعه كلياً ، باعتراض معنى غير هو مثله أو فوقه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

دار الحرب هي الدار التي لا يأمن فيها المسلمون ، ولا يحكم فيها بشرع الله ، فكل مكان لا يأمن فيه المسلمون ، ولا يحكم فيه بشرع الله فهو من جملة دار الحرب . حتى ولو كان يخاف فيه أهل الحرب ، وذلك في الأراضي التي بين دار الإسلام ودار الحرب فإنها تعتبر من دار الحرب ؛ لأنها كانت في يد أهل الحرب ، فلا تصير دار إسلام إلا

(١) شرح السير ص ١٢٥٣ وعنه قواعد الفقه ص ١١٦ .

بانقطاع يد أهل الحرب عنها من كل وجه .

ومنها : إذا أصاب البدن أو الثوب نجاسة فيجب إزالتها بالكليّة ، لكن إن أزيل بعضها وترك بعضها فإن البدن أو الثوب لا يطهر ما دام بعض آثار النجاسة باقياً ، أو ما زالت الرائحة موجودة . عدا اللون فإن بقاءه لا يضر .

ومنها : المطلقة الرجعية تعتبر زوجة ما دام في العدة ؛ لأن العدة من آثار عقد الزواج . فلها على الزوج المطلق كل الحقوق من النفقة وتوابعها ، عدا الجماع ودواعيه .

القاعدة الواحدة بعد المئة

أولاً: لفظ ورود القاعدة :

**ما كان ثبوته بطريق الضرورة تعتبر فيه الجملة
دون الأحوال^(١).**

الثابت ضرورة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بطريق الضرورة : أي التبعية دون الأصالة ، وليس معناها الاضطرار .

والمراد باعتبار الجملة : اعتبار الصورة العامة لا الحال الطارئة عليها .

فمفاد القاعدة : أن ما كان ثبوته تابعاً لثبوت غيره فإنما تعتبر فيه الحال الأصلية دون الأحوال الطارئة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

مَنْ قَتَلَ عَبْدًا وَلَدَتْهُ أَمَةٌ مَبَاعَةٌ - وَهُوَ أَحَدُ اثْنَيْنِ - ثُمَّ ادَّعَى الْبَائِعُ بِنُوءَ الْوَلَدِ الْحَيِّ ، فَهُوَ أَيُّ الْمَقْتُولِ - وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْحَرِّيَّةَ تَبَعًا لِأَخِيهِ الْحَيِّ يَدْعُو الْبَائِعُ لَكِنِ الْوَاجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ قِيَمَتُهُ لَا دَيْتَهُ ، وَإِنْ ثَبَتَتْ الْحَرِّيَّةُ فِيهِ تَبَعًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عِبَادِيَّتُهُ تَبَعًا لِأُمِّهِ ، وَيَكُونُ بَدَلُ النَّفْسِ لَوْرَثَةٍ

(١) المبسوط ج ١٧ ص ١٠٨ .

المقتول . أمّا لو ادّعى البائع بنوه الولد المقتول فيجب . على القاتل ديّته
لا قيمته لثبوت حرّيته أصلاً لا تبعاً .

ومنها : إذا اشترى بقرة حاملاً ، فإنّ جنينها يدخل ضمن عقد
البيع تبعاً ولزوماً ، ولا يخلّ بعقد البيع إن ولدته حيّاً أو ميّتاً ، واحداً أو
أكثر .

القاعدة الثانية بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان سبب البقاء لا يكون مشروعاً في حق

المرتد^(١).

المرتدّ وسبب بقاءه

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المرتدّ : هو شخص كان مسلماً ثمّ كفر ، والعياذ بالله تعالى .
وحكم المرتدّ : القتل ذكراً كان أو أنثى . وخالف الحنيفة في
الأنثى المرتدة فرأوا أنّها لا تقتل وإنما تحبس حتى تموت أو تراجع
الإسلام .

والأصل في حكم المرتدّ قوله صلى الله عليه وسلّم : « من بدل
دينه فاقتلوه »^(٢). فهذا شامل للذكر والأنثى .

والمرتدّ يستتاب وينظر ثلاثة أيام إما أن يرجع للإسلام أو يقتل .
فما كان من سبب للبقاء والحياة فلا يكون مشروعاً في حقّ

(١) المبسوط ج ٥ ص ٤٨ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب ١٤٠ ، والاعتصام باب ٣٨ ،
والاستتابة باب ٣ . وأبو داود كتاب الحدود ١ ، والترمذي في كتاب الحدود ٣٥ .
والنسائي في كتاب التحريم باب ١٤ . وابن ماجه في الحدود ٢ ، وأحمد في المسند
ج ١ ص ٢ ، ٧ ، ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، وج ٥ ص ٢٣١ .

المرتدّ ؛ لأنّ حياته غير مستحقّة ما دام على ردتّه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساائلها :

إذا أراد المرتدّ أن يتزوَّج مرتدّة أو مسلمة أو كافرة أصيلة فلا يمكن من ذلك ؛ لأنّ النّكاح يعتمد الملة والمرتدّ لا ملة له . وثانياً : أنّ النّكاح مشروع لمعنى البقاء فإنّ بقاء النّسل يكون به ، وكذلك بقاء النفوس ، والمرتد مستحقّ للقتل لأنّ قتله صار مستحقاً بنفس الردّة . وإنّما يمهل ثلاثة أيّام ليتأمّل فيما عرض له من الشبهة ، فلا يصحّ منه عقد النّكاح ؛ لأنّ اشتغاله بعقد النّكاح يشغله عمّا لأجله حياته وهو التأمّل .

القاعدة الثالثة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان شرطاً فما لم يثبت بدليل موجب له لا يثبت الحكم^(١).

الشرط وثبوت الحكم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

لكل عمل شروط توجب صحته ، ولكن لا يثبت شرط إلا بدليل موجب له ، فما لم يثبت الشرط بدليله لا يثبت الحكم المترتب عليه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الطهارة شرط لصحة الصلاة - عند القدرة - وقد ثبتت شرطية الطهارة لصحة الصلاة بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة . وكذلك استقبال القبلة وستر العورة وغير ذلك من الشروط .

ومنها : شرط صحة العبادات النية وهي كذلك قامت الأدلة على اعتبارها . فما لم تتحقق النية لا يثبت حكم العبادة .

ومنها : حياة الوارث بعد موت المورث شرط لاستحقاقه الميراث ، فما لم تثبت حياته فلا يرث ، فلا يرث المفقود من أبيه أو مورثه - عند الحنفية - لعدم تحقق حياته عند موت مورثه . وقد ثبت هذا الشرط بالأدلة الشرعية ؛ ولأنّ الوراثه خلافة والحي يخلف الميت . فأما الميت فلا يخلف الحي ولا الميت .

(١) المبسوط ج ١١ ص ٤٣ .

القاعدة الرابعة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية عن غيره^(١) . ولا صريحاً فيه .

الصريح

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالصريح : هو دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له لغة أو شرعاً دلالة مطابقة ، أو هو اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق^(٢) . فما كان من لفظ صريح في دلالاته على مضمونه ومعناه وعمل ونفذ في موضوعه الذي وضع له ، فلا يكون في هذه الحال كناية عن غيره ولا مجازاً عنه ؛ لأنه لا يصار إلى الكناية أو المجاز إلا عند تعذر الحقيقة . كما أن الصريح في بابه وموضوعه لا يكون صريحاً في غير موضوعه ، وينظر من قواعد حرف الصاد القاعدتان ١٣ ، ١٤ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال : وهبتك هذه السيارة . فقال الآخر : قبلت وتسلمها . فلا

(١) أشباه ابن الوكيل ق ٢ ص ٣١٧ ، وأشباه ابن السبكي ج ١ ص ٢٤٩ ،

المنثور ج ٣ ص ١٤٦ ، أشباه السيوطي ص ٢٩٥ .

(٢) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ٢٥٠ .

يجوز بعد ذلك أن يطالبه الواهب بالثمن بحجة أنه أراد بيعها بلفظ الهبة .
ومنها : إذا قال لزوجته : أنت طالق . كان طلاقاً ولا يصرف
إلى الظهار ، وإن قال : نويت الظهار .

رابعاً : مما استثني من مسائل هذه القاعدة :

إذا قال : أنت حرام . ونوى به الطلاق أو الظهار ، فإنه يقع على
ما نوى . عند الشافعية .

ومنها : لو أسلم على أكثر من أربع نسوة وقال لإحداهن :
أمسكتك ، فإنه صريح في اختيارها ، مع صراحته في الرجعة ، لكن لا
يحمل على الرجعة ؛ لأنه لم يسبق منه طلاقها .

ومنها : إذا طلق زوجته ثم راجعها بلفظ التزويج أو النكاح كان
كناية عن الرجعة .

القاعدة الخامسة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان على أصل الإباحة لا يجوز التوكيل فيه^(١).

التوكيل في المباح

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة مما وقع فيه الخلاف بين الفقهاء . وهو أن ما كان مباحاً في الأصل أنه ملك من سبق إليه - لكن هل يجوز التوكيل فيه أو لا يجوز ؟

ومضاد هذه القاعدة بيان مذهب الحنفية : وهو أنه لا يجوز التوكيل في الاستيلاء على ما كان مباحاً ؛ لأنّ للوكيل أن يستولي على ذلك لنفسه ، ولأنّ التوكيل إنّما يعتبر فيما لا يملك الوكيل مباشرته قبل التوكيل . ولأنّ الموكل لا حقّ له فيه قبل وضع يده عليه .

والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « من سبق إلى مباح فقد ملكه »^(٢) ، وقد سبقت إلى ذلك يد الوكيل فهو أحقّ به . وفي رواية : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له »^(٣).

وأما عند الحنابلة فيجوز التوكيل في تملك المباحات من الصيد

(١) المبسوط ج ١١ ص ٢١٧ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه علي القاري في الأسرار المرفوعة ص ٣٤٥ .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود . ينظر تلخيص الحبير ج ٣ / ٦٣ .

والحشيش ونحوه^(١)؛ لأنها - أي الإباحة - تملك مال بسبب لا يتعين عليه . فجاز التوكيل فيه كالابتياح والاثهاب . وعند الشافعية في هذه المسألة قولان مشهوران : أصحهما الجواز إذا قصد الوكيل ؛ لأنه أحد أسباب الملك فأشبهه الشراء^(٢) .

وعند المالكية تجوز الوكالة في كل ما يكون قابلاً للنّياية^(٣) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا وكل شخصاً في صيد فلا يجوز عند الحنفية ، وهو لمن اصطاده ، وعند غيرهم يجوز .

ومنها : إذا اشترك رجلان على أن يحتطبا الحطب ويبيعانه . فما باعاه فهو بينهما نصفان . كانت هذه الشركة فاسدة - عند الحنفية - ؛ لأن صحة الشركة باعتبار الوكالة ، وهذا مما لم تصح فيه الوكالة ، فلا تصح الشركة . وعند غيرهم تصح .

(١) المغني ج ٧ ص ١٩٩ ، والمقنع ج ٢ ص ١٤٩ .

(٢) روضة الطالبين ج ٣ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٣) الجواهر الثمينة ج ٢ ص ٦٧٥ .

القاعدة السادسة بعد المئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

ما كان على وجه التبرّع أو الإباحة يستوي فيه

الغني والفقير^(١).

وفي لفظ سابق : كلّ قربة على سبيل الإباحة

يستوي فيها الغني والفقير^(٢). ينظر قواعد حرف الكاف

الرقم ١٣٣ .

المباح ، المتبرّع به

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الصدقات منها واجب ومنها جائز ، والواجب من الصدقات لا يجوز أن يأخذه إلا من كان من الأصناف الثمانية التي ذكرها سبحانه وتعالى في كتابه الكريم : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴾^(٣). فمن أعطى صدقته الواجبة لغير أحد هذه الأصناف لم تبرأ ذمته وعليه إخراج

(١) شرح السير ص ٢٠٩٧ وعنه قواعد الفقه ص ١١٦ .

(٢) شرح السير ص ٢١٢٢ .

(٣) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

غيرها . ومَنْ أخذها من غير هذه الأصناف فلا يحلّ له الأخذ ؛ لأنّه « لا تحلّ الصدقة لغني ، ولا لذي مرّة - قوي » والمراد بها والله أعلم الصدقة الواجبة .

ولكن مفاد هاتين القاعدتين : أنّ ما كان من الصدقات على جهة التبرّع والتطوّع والإباحة فإنّه يستوي في جواز الأخذ منه الغني والفقير .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الشرب من السقاية الموقوفة يجوز للغني أن يشرب من مائها كما يجوز للفقير المحتاج .

ومنها : المناديل الورقيّة المتبرّع بها للمساجد يجوز استعمالها للغني والفقير على حد سواء .

ومنها : مَنْ ذبح ناقة أو بقرة وقال : مَنْ شاء فليقتطع ، جاز لكلّ أحد الأخذ والاقتطاع منها سواء كان غنياً أو فقيراً .

القاعدة السابعة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان فاسداً شرعاً فذكره كالمسكوت عنه في

حكم الاستحقاق^(١).

حكم الفاسد شرعاً

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الفاسد شرعاً : هو ما أبطله الشرع ولم يعتد به ، ولم يبين عليه

حكماً ؛ لفقده بعض شروط الصحة أو أحد الأركان .

وحكم هذا الفاسد أنه لا يعتد به ولا يعتبر حتى ولو ذكر في

العقد ، فهو كالمسكوت عنه ولا يبنى عليه حكم ولا استحقاق .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا تزوج مسلم مسلمة على خمر أو خنزير - أي جعل مهرها

خمرأً أو خنزيراً - أو أي شيء مما لا يحل كان النكاح جائزاً ، ولها

مهر مثلها ؛ لأن صحة تسمية المهر ليس من شرائط أصل النكاح .

فالنكاح صحيح بغير تسمية المهر فكذلك مع فساد التسمية .

(١) المبسوط ج ٥ ص ٤٣ .

القاعدة الثامنة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

**ما كان في مضمون خلقة حيوان لا يجوز تملكه
بعقد المعاوضة^(١).**

التابع المضمون

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تندرج تحت قاعدة (التابع تابع) . وقاعدة : (التابع لا يفرد بالحكم) وقد سبقنا . فما كان تابعاً لحيوان في أصل الخلقة ومتصلاً به اتصال خلقة - ولو كان قابلاً للانفصال بعد ذلك - فإنه لا يجوز إفراده بالحكم أو تملكه بعقد المعاوضة ، كالبيع والإجارة وغيرهما .

ولكن إذا انفصل عن الحيوان جاز تملكه بعقد المعاوضة ؛ لأنه أصبح أصلاً بنفسه غير تابع لغيره . وينظر من قواعد حرف التاء القواعد ١١ ، ١٢ ، ١٥ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

لا يجوز بيع الصّوف على ظهر الغنم ، ولا اللبن في الضّرع ، ولا الحمل في البطن . ولكن إذا انفصل هؤلاء جاز العقد عليها .

رابعاً : مما استثني من مسائل هذه القاعدة :

يجوز توريث الحمل في البطن والهبة والهدية له .

(١) المبسوط ج ١٥ ص ٨٩ ، وينظر الوجيز ص ٣٣٣ .

القاعدة التاسعة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان قديماً يترك على حاله ، ولا يُغَيَّر إلا بحجة^(١) .

القديم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة بمعنى القاعدة القائلة : (القديم يترك على قَدَمِهِ ولا يَغَيَّر إلا بحجة)^(٢) أي أن القديم الذي لا يدرك مبدؤه ومنشؤه ولم يكن ضاراً فإنه لا يجوز إزالته ويجب إبقاؤه على حاله ولا يَغَيَّر إلا بحجة موجبة للتغيير ؛ لأن أصل وضعه لا بد أن يكون مشروعاً - وهذا من باب حسن الظن بالمسلمين - وأما إذا كان ضاراً فإنه يجب إزالة ضرره ؛ لأن الضرر لا يكون قديماً .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الطريق وشرب الماء إذا كان في أرض الغير لا يجوز منعه إذا كان قديماً ؛ لأنه لا يمكن أن يوضع إلا بحجة شرعية وحق شرعي ، فلا

(١) الفتاوى الخانية ج ٣ ص ٢١١ .

(٢) شرح الخاتمة ص ٦٠ ، المجلة المادة ٦ ، وينظر القاعدة ٢٩ من قواعد حرف القاف .

يجوز تغييره ، إلا إذا ثبت بطلان وضعه بحجة شرعية .

ومنها : إذا كان لعلو رجل بالوعة تمرّ بأرض ساكن السفل ، واشتكى صاحب السفل ، فليس له رفعها أو منع صاحب العلو من إراقة الماء فيها . ولكن إذا ثبت ضررها على صاحب السفل فله المطالبة بإزالة الضرر بتغطيتها إذا كانت مكشوفة ، أو بإصلاحها إذا كانت تحتاج للإصلاح ؛ لأن الضرر مدفوع ومرفوع .

القاعدة العاشرة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

**ما كان متعارفاً - وليس في عينه نصّ يبطله -
فالقول بجوازه واجب^(١).**

المعروف المعتاد

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تدرج تحت القاعدة الكلية الكبرى (العادة محكّمة)
فما كان متعارفاً بين الناس ومعتاداً العمل به بينهم - وليس هناك نصّ
خاصّ به - شرعي أو لأحد العاقدين - يعارضه أو يبطله فإنّ العمل به
جائز ، والقول بجوازه واجب ؛ لأنّ للأعراف والعادات أثراً واضحاً في
معاملات الناس وتصرفاتهم ما لم يعارض ذلك العرف وتلك العادة نصّ
شرعي أو لأحد العاقدين يبطلها بخصوصها . وينظر من قواعد حرف
العين القاعدة رقم ٣٧ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

من المتعارف بين الناس أنّ حمولة الأشياء الثقيلة على البائع في
المصر . لكن إذا اشترط البائع الحمولة على المشتري فليس للمشتري
التمسك بالعرف أو العادة ؛ لأنّ نصّ البائع يعارضها .

(١) المبسوط ج ١٢ ص ١٩٩ ، وينظر الوجيز ص ٢٧٠ فما بعدها .

ومنها : اعتياد الناس في هذا الزمن أخذ فوائد على أموالهم المودعة في البنوك الربوية . فهذه العادة غير معتبرة ولا يجوز العمل بها ؛ لأنه يعارضها النصوص الشرعية المحرمة للربا .

ومنها : تعارف الناس اليوم في كثير من بلاد المسلمين - مع الأسف - على خروج المرأة من بيتها سافرة أو شبه عارية ، وهذا العرف وتلك العادة غير معتبرة ولا يجوز العمل بها شرعاً مهما تعارفها الناس وعملوا بها ؛ لأن النصوص الشرعية المحرمة لتبرج المرأة وخروجها سافرة واختلاطها بالرجال تعارض تلك العادة الفاسدة .

القاعدة الحادية عشرة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان متفرقاً في نفسه لا يجب الوصل فيه إلا بالتنصيص ، وما كان متّصل الأجزاء لا يجوز تفريقه إلا بالتنصيص^(١).

المتفرّق والمتّصل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الأشياء منها ما كان متفرقاً أجزاءً ، ومنها ما كان متّصل الأجزاء ، فما كان منها متفرقاً في أصله ونفسه فلا يجب وصله إلا إذا وجد نصٌ يجيز ذلك . وما كان منها متّصلاً فهو لا يجوز تفريقه إلا بالنصّ على ذلك كذلك .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا نذر إنسان أن يعتكف شهراً ، فيجب عليه اعتكاف شهر متتابع ، ولا يجوز فيه التفريق ؛ لأنه لما ذكر الشهر فذلك يوجب التتابع ، كمن حلف لا يكلم فلاناً شهراً .

ومنها : إذا أجر بيته شهراً أو سنة فهذا يسوجب التتابع في الإجارة ، ولا يجوز التفريق إلا بالنصّ على ذلك كأن يقول : أستأجر هذا المحل ثلاثين يوماً متفرقة .

(١) المبسوط ج ٣ ص ١٢٠ .

ومنها : إذا نذر أن يصوم عشرة أيام . فيجوز له صيامها متفرقة ومتوالية .

القاعدة الثانية عشرة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان محرّماً في دار الإسلام كان محرّماً في دار الحرب^(١).

المحرّم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المسلم ملتزم بأحكام الإسلام حيثما يكون ، في دار الإسلام أو دار الحرب ، فما كان محرّماً على المسلم في دار الإسلام فهو محرّم عليه في دار الحرب أيضاً . فالزنا محرّم على المسلم وغيره في دار الإسلام فهو محرّم عليه في دار الحرب وكذلك شرب الخمر والسّرقة . ولكن خالف أبو حنيفة رحمه الله في بعض ذلك فأباح للمسلم أن يراعي الكافر في دار الحرب ؛ لأنّ أموالهم في حكم الإباحة للمستأمن المسلم إذا كان ذلك برضا الكافر . وخالف في ذلك جمهور الفقهاء .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

كما أنّ الزنا واللواط محرّم في دار الإسلام فهو محرّم أيضاً فسي دار الحرب .

ومنها : تكشف المرأة المسلمة مُحَرَّم في دار الإسلام ، فهو كذلك مُحَرَّم في دار الكفر ، وما يفعله كثير من نساء المسلمين حينما يذهبون

(١) المغني ج ٤ ص ٤٥ - ٤٦ ، ج ٥ ص ٥٥٢ .

إلى بلاد الكفرة فيتكشّفن ويمشّين سافرات ، كلّ ذلك محرّم مخالف لشرع الله .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

الرّبّا محرّم في دار الإسلام بين المسلمين وبين المسلمين والذّميّين والمستأمنين ، لكن إذا دخل مسلم دار الحرب مستأمناً فلا يجوز له أن يغدر أو يأخذ شيئاً من أموالهم خفية أو اغتصاباً ؛ لأنّ ذلك يعتبر خيانة . ولكن إن قامر حربياً فقمره أو عامله معاملة ربويّة فذلك جائز عند أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأنّه أخذ ماله بإذنه .

ومنع ذلك المالكيّة والشافعيّة والحنابليّة قال في المغني والمقنّع : ويحرم الرّبّا بين المسلم والحربي وبين المسلمين في دار الحرب كما يحرم بين المسلمين في دار الإسلام^(١).

(١) المقنّع ج ٢ ص ٧٧ .

القاعدة الثالثة عشرة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان ممنوعاً - منه - إذا جاز وجب^(١).

الممنوع الجائز

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الأمر الممنوع فعلها على المكلف ويحرم عليه ارتكابها إذا أجاز الشرع فعلها أصبح فعلها واجباً . وما كان واجباً لا يجوز تركه إلا بعذر أو ضرورة أو شبهة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

قطع يد الإنسان لا يجوز وهو ممنوع منه ، لكن إذا سرق هذا الإنسان أجاز الشرع قطع يده ، وإجازة الشرع هذه معناها وجوب الفعل ، فقطع يد السارق واجب .

ومنها : قتل الإنسان المعصوم محرّم وممنوع ، لكن إذا قتل غيره بغير حق ، أو زنا وهو محصن أو ارتدّ فيجب قتله لإجازة الشرع ذلك .

ومنها : الختان واجب ، ولولا جواز الشرع كان ممنوعاً لما فيه من كشف العورة .

(١) المنشور ج ٣ ص ١٤٦ ، أشباه السيوطي ص ١٤٨ .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

قالوا : سجود التّلاوة فعل زائد في الصّلاة لا يجوز . فلمّا جوزه الشرع كان مقتضاه أنّه يجب . ولم يوجبه الشّافعيّة ، ومثله سجود السّهو ، ولذلك أوجبه الحنفيّة .

ومنها : النّظر إلى المخطوبة أجازها الشرع ولم يجب .

ومنها : كتابة العبد أجازها الشرع ولم تجب .

القاعدة الرابعة عشرة بعد المئة

أولاً : أَلْفَاظُ وَرُودُ الْقَاعِدَةِ :

مَا كَانَ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ شَرْعاً صَحَّ التَّزَامُهُ
بِالنَّذْرِ ، وَمَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ شَرْعاً لَا يَصَحُّ التَّزَامُهُ
بِالنَّذْرِ^(١).

وَفِي لَفْظٍ : مَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْفَرَائِضِ لَا يَصَحُّ
التَّزَامُهُ بِالنَّذْرِ^(٢) . وَتَأْتِي قَرِيباً .

مَا يَصَحُّ التَّزَامُهُ بِالنَّذْرِ

ثَانِياً : مَعْنَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَمَدْلُولُهَا :

النَّذْرُ لَا يَصَحُّ التَّزَامُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَنْذُورُ مِنْ جَنْسِ عِبَادَةِ وَقَرْبَةٍ
وَاجِبَةٍ شَرْعاً ، كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ
شَرْعاً فَلَا يَصَحُّ التَّزَامُهُ بِالنَّذْرِ . وَكَذَلِكَ لَا يَصَحُّ نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ .

ثَالِثاً : مِنْ أَمْثَلَةِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَمَسَائِلُهَا :

يَصَحُّ أَنْ يَنْذَرَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَحُجَّ ، إِذَا كَانَ قَدْ حُجَّ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ .
وَمِنْهَا : يَصَحُّ نَذْرُ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ ، إِذَا لَمْ يَصَادَفْ
نَذْرُهُ يَوْماً يَنْهَى فِيهِ عَنِ الصَّوْمِ .
وَمِنْهَا : يَصَحُّ نَذْرُ الصَّدَقَةِ ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ مِنْ جَنْسِ الزَّكَاةِ

(١) المبسوط ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) نفس المصدر ص ١٢٠ ، ١٢٤ .

الواجبة شرعاً .

ومنها : يصح نذر الصلّاة غير الفريضة . والفرائض لا يصحّ النذر بها ؛ لأنها واجبة قبل النذر .

ومنها : لا يصحّ نذر الصّوم والإمساك عن الكلام ، لأنّه ليس من جنس عبادة واجبة .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا نذر أن يعود مريضاً صحّ مع أن عيادة المريض ليس من جنسها واجب لكن صحّ النذر بها من حيث كونها قربة .

القاعدة الخامسة عشرة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما كان وجوده شرطاً كان عدمه مانعاً^(١).

الشَّرْط والمَانع

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الشَّرْط كما تقدّم تعريفه وبيانه في أكثر من موضع هو ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولكن لا يلزم من وجوده وجود المشروط ولا عدمه .

فمفاد هذه القاعدة : أن ما كان شرطاً لصحة تصرف ما يكون

عدم وجوده مانعاً من صحة ذلك التصرف . وهذا منع بالعدم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الطَّهارة شرط لصحة الصَّلَاة . فعدم الطَّهارة - مع القدرة عليها -

مانع من صحتها .

ومنها : القدرة على التصرف شرط لصحة العقد . فإذا لم توجد

القدرة على التصرف - كالصَّغير والمجنون والمحجور - فإنَّ العقد

باطل لوجود المانع وهو عدم القدرة على التصرف .

ومنها : الشَّرْط في البيع والسَّلم وغيرهما من عقود المعاوضة

(١) المنثور ج ٣ ص ١٤٦ .

القدرة على التسليم ، والعجز مانع . فإذا شككنا في وجود الشرط لا يثبت الحكم ؛ لأنّ (الشك في الشرط مانع من ترتب المشروط) . كما سبق بيانه .

وأما إذا شككنا في المانع أثبتنا الحكم عملاً بالأصل في الموضعين ؛ لأنّ عند عدم الشرط فالأصل عدم وجوده ، وإذا لم يوجد الشرط فالأصل وجود المانع .

القاعدة السادسة عشرة بعد المئة

أولاً : أفاض ورود القاعدة :

ما كان وسيلة إلى الواجب فهو واجب^(١).

وفي لفظ آت : ما لا يتوصل إلى المستحق إلا به

يكون مستحقاً^(٢).

وسيلة الواجب

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبق بيان أن للوسائل أحكام المقاصد فالوسيلة الموصلة إلى

الحلال حلال والوسيلة الموصلة إلى الحرام هي حرام .

ومضاد هذه القاعدة : أن ما كان وسيلة وموصلاً إلى الواجب

فهو واجب . ومن أدلة ثبوت هذه القاعدة قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ

اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ^(٣) . فالسعي إلى الجمعة واجب لوجوبها .

(١) القواعد والضوابط ص ٤٩٣ عن التحرير ج ٥ ص ٩٨٢ ، ٩٨٣ .

(٢) نفس المصدر عن التحرير ج ٦ ص ١٢ .

(٣) الآية ٩ من سورة الجمعة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها :

صلاة الجمعة واجبة فالسعي إليها واجب ، لأنه الوسيلة المؤدية إليها .

ومنها : النفقة على من تلزمه نفقته واجبة ، فالعمل لأجل تحصيل هذه النفقة واجب كذلك .

ومنها : قتال الكفار واجب بإعداد القوة وسيلة لقتالهم فهو واجب كذلك .

ومنها : الحج على المكلف القادر واجب فاتخاذ الوسائل الموصلة لأداء هذه الفريضة واجب .

القاعدة السابعة عشرة بعد المئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

ما لا أصل له في الفرائض لا يصح التزامه

بالنذر^(١).

وفي لفظ : تنزيل النذر على واجب الشرع أو على

جائزه^(٢). وقد سبقت ضمن قواعد حرف الناء رقم ٢٢٠ فلتنظر هناك .

النذر

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

النذر : في اللغة : التزام بعمل شيء أو تركه .

وشرعاً : التزام مسلم مكلف بقربة باللفظ منجزاً أو معلقاً ومجازاة

بما يقصد حصوله من غير واجب الأداء^(٣).

وقال في التعريفات : النذر إيجاب عين الفعل المباح على نفسه

تعظيماً لله تعالى^(٤).

فمفاد القاعدة الأولى : أن النذر إنما هو عبادة وقربة إلى الله

تعالى ، فلذلك لا يصح إلا بعبادة أو قربة لها أصل في الفرائض ، وما لم

(١) المبسوط ج ٣ ص ١٢٠ ، ١٢٤ .

(٢) أشباه ابن الوكيل ق ٢ ص ٥٣٧ والمجموع المذهب لوحة ٢٤٩ أ .

(٣) التوقيف ص ٦٩٥ .

(٤) ص ٢٦٠ .

يكن لها أصل في الفرائض فلا يصح النذر بها ، لأن النذر بها يكون ابتداءً في الدين لم يأذن به الله ، وينظر القاعدة ١١٤ السابقة .

والقاعدة الثانية تشير إلى نقطة وقع فيها الخلاف بعد الاتفاق على مضمون القاعدة الأولى ، وهذه النقطة أو الموضوع هو علام ينزل النذر هل ينزل على ما أوجبه الشرع أو على ما أجازة ؟ والأرجح حملة على الواجب .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا نذر صلاة فيلزمه ركعتان ؛ لأنه أقل الواجب .

ومنها : من نذر صوماً فيلزمه ويجب عليه صوم يوم كامل ويجب فيه تبييت النية .

ومما ينزل منزلة الجائز : نذر القربات التي لم توضع لتكون عبادة وإنما هي أعمال وأخلاق مستحسنة رغب فيها الشرع لعموم فائدتها .

ومنها : من نذر أن يذبح ولده . لم يصح نذره ؛ لأن ذبح الولد ليس له أصل في شرعنا وليس من الفرائض بل هو معصية ، ولا نذر في معصية .

القاعدة الثامنة عشرة بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ما لا بدّ منه لا يترك إلا لما لا بدّ منه^(١).

ترك الواجب للواجب

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبق قريباً قاعدة بمعنى هذه القاعدة .

والمراد بما لا بدّ منه : هو ما يجب فعله .

فالواجب لا يجوز تركه إلا لواجب مثله أو أقوى منه . وينظر

القاعدة ٣٥ من قواعد حرف الجيم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

قطع اليد حرام لا يجوز لكن لما سرق صاحبها وجب قطعها . فقد

ترك ما كان محرماً والواجب تركه إلى واجب هو أقوى منه .

ومنها : أكل الميتة للمضطرّ واجب . والأصل في الميتة الحرمة

لكن سقطت الحرمة لحالة الاضطرار .

ومنها : مسألة الختان لو لم يجب لم يجر لأنّه قطع عضو سليم ،

وفيه كشف العورة .

(١) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ١٩٤ . أشباه السيوطي ص ١٤٨ .

القاعدتان التاسعة عشرة والعشرون بعد المئة

أولاً : أفاضل ورود القاعدة :

ما لا طريق لنا إلى معرفته لا تبني عليه الأحكام ،
وإنما يبني على الظاهر المعروف^(١) .

وفي لفظ : ما لا طريق إلى معرفة حقيقته يبني
الحكم فيه على أكثر الرأي^(٢) .

وفي لفظ سابق : غالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا
يمكن معرفة حقيقته . ينظر القاعدة ١ من قواعد حرف الغين .

وفي لفظ : الحكم يبني على الظاهر فيما يتعذر
الوقوف على حقيقة الحال فيه . ينظر من قواعد حرف الحاء
القاعدة ١٠٧ . والقاعدة ٥٦ من قواعد حرف الباء .

البناء على الظاهر والغالب

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

ما لا يمكن معرفته بأي وسيلة شرعية أو لغوية أو عرفية فإن
الأحكام لا تبني عليه ؛ لأنه يدخل في المستحيل ، وما كان مستحيلاً لا
تبني عليه الأحكام .

ولذلك فإن ما يتعذر معرفة الحقيقة فيه ، وما لا يمكن اليقين فيه

(١) المبسوط ج ٢٦ ص ١٦٧ .

(٢) شرح السير ص ١٩٣ .

فإنَّ الحكم يبنى فيه على أكثر الرأى وغالبه وغالب الظنّ وعلى الظاهر ؛ لأنّ البناء على الظاهر أو على غالب الظنّ والرأى طريق أكثر الأحكام .

فهذه القواعد تتعلّق ببيان حكم الأمر الواقع الذي لا يقين فيه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

حقيقة الموت لا تعرف ، لكن إذا شهد رجلان على رجل أنّه ضرب آخر بالسيف أو أطلق عليه النّار فلم يزل صاحب فراش حتى مات ، فعلى المشهود عليه القصاص ، إذا كان الضّرب بالسيف أو إطلاق النّار عمداً عدواناً ؛ لأنّه ظهر أنّ موته بهذا السّبب ، ولم يعارضه سبب آخر فيجب إضافة الحكم إليه ؛ لأنّ الرّوح لا يمكن أخذه مشاهدة وإنّما طريق الوصول إلى إزهاق الرّوح الأسباب الظّاهرة المعروفة مثل هذه .

ومنها : إذا شهد الشّهود أنّ هذا الشّخص وارث هذا الميّت لا وارث له غيره ، تقبل شهادتهم إذا كانوا عدولاً ؛ لأنّ حقيقة البنوة أمر خفي لا يشاهد ، وإنّما يعرف بالأسباب الظّاهرة من كون هذا الوارث ابناً لهذا الشّخص من زوجته فلانة .

ومنها : إذا أراد شخص مسلم الجهاد وله أبوان كافران فكرها خروجه كراهة أن يقاتل أهل دينهما - لا شفقة عليه ، ولا لكونهما في حاجة إليه - فلا يطعهما ، وله الخروج والجهاد ، وليس عليه طاعة في داعية الشّرك ، وإنّما يعرف ذلك منهما بغالب الظنّ والرأى . إلا إذا صرّحا بذلك .